الدبلوماسية في عصر العولمة بين الاستمرارية والتغير

د. أيمن إبراهيم الدسوقي*

مستخلص:

تتلخص إشكالية هذه الورقة في استكشاف تأثير التغيرات في البيئة الدولية، وخاصةً العولمة، على الدبلوماسية، من حيث دورها ووظائفها وأنماطها. وقد خلصت الورقة إلى أنّ هناك العديد من عناصر الاستمرارية في الوظيفة الدبلوماسية، ولاسيما هدفها الرئيس، ومفاهيمها الأساسية، وأسسها، والمعضلات الرئيسة التي يواجهها الدبلوماسيون، ودور البعثات الدبلوماسية. وماتزال عملية التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مكوناً أساسياً في العلاقات بين الدول. وما فتأت الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين منشغلة بالأجندة التقليدية التي ترتكز على الأمن والتجارة والتعاون الاقتصادي.

ومع ذلك، طرأت عدة تغيرات على الوظيفة الدبلوماسية في إطار محاولتها التكيف مع البيئة الجديدة التي خلقها تسارع عملية العولمة. وتتعلق هذه التغيرات بآليات الدبلوماسية، ومجال حركتها، وتوسيع آفاقها وزيادة تعقيدها، فضلاً عن إزالة الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية. وقد زادت أهمية تشابك القضايا، وبرزت قضايا جديدة على أجندة الدبلوماسية، وتنامى دور القوة الناعمة والقوة اللاصقة والقوة الحادة كأدوات للعمل الدبلوماسي. علاوة على ذلك، أفضت التغيرات الدولية إلى درجةٍ غير مسبوقة من الشفافية العالمية في إدارة الشؤون العامة؛ ما يجعل المطلب الخاص بالسرية الدبلوماسية صعب المنال، وحلول النموذج الشبكي محل النموذج الرأسي المتمحور حول الدولة في العمل الدبلوماسي.

والأهم من ذلك، تبلورت أنماط جديدة من الدبلوماسية المعاصرة، تجمع بين عناصر الرسمية وغير الرسمية، مثل الدبلوماسية الافتراضية، والدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية العامة الجديدة والدبلوماسية الموازية (أو الدبلوماسية ما دون مستوى الدولة) والدبلوماسية التأسيسية ودبلوماسية المدن وغيرها. كما تغير طبيعة الأنماط القائمة من العمل الدبلوماسي، مثل الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدبلوماسية المتخصصة، وتصاعد أهمية أنماط أخرى، مثل الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية.

كلمات مفتاحية :

العولمة، القوة الناعمة، الدبلوماسية، الدبلوماسية الافتراضية، النموذج الشبكي، الدبلوماسية الرقمية، الدبلوماسية العامة الجديدة، الدبلوماسية الموازية

* أستاذ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

مقدمـــة:

أدت التغيرات الجوهرية في البيئة الدولية، التي يُرمز لها إجمالاً بـ"العولمة"، إلى تغيير التقاليد الدبلوماسية والمهارات المرتبطة بالوظيفة الدبلوماسية وأدوارها وأنماطها. ومع ذلك، ظل هناك العديد من عناصر الاستمرار في هذا الخصوص.

وتتلخص إشكالية هذه الدراسة في استكشاف تأثير التغيرات في البيئة الدولية، وخاصةً العولمة، على الدبلوماسية، من حيث أدوارها ووظائفها وأنماطها. بعبارة أخرى، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: كيف أثرت العولمة على الوظيفة الدبلوماسية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها: كيف يمكن للدبلوماسية أن تتوافق مع التغيرات المتسارعة في القرن الحادي والعشرين؟ وكيف تكون فعّالة في مواجهة الأدوات الأخرى للسياسة الخارجية؟ وما هي الأنماط الجديدة للدبلوماسية التي أفرزتها التغيرات الدولية؟

منهاجية الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة، يتم توظيف الإطار النظري الذّي تم تطويره في معهد هولندا للعلاقات الدولية (Clingendael)، بواسطة عددٍ من الباحثين، هم: برايان هوكنج، جان مِليسّان، شون ريوردان، وبول شارب[1]. وينهض هذا الإطار النظري على عددٍ من المتغيرات؛ أولها– السياق الذي تعمل فيه الدبلوماسية، وثانيها– طبيعة الفاعلين الدوليين، وثالثها– دور الوظيفة الدبلوماسية وأنماطها. وقد بلور الباحثون المذكورون علاقة سببية بين المتغير الأول ونظيره الثالث، من خلال عامل وسيط هو المتغير الثاني؛ كما يوضحه الشكل التالي:

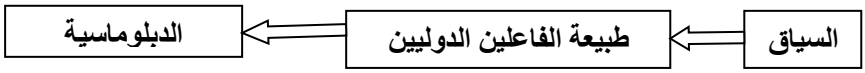

علاوة على ذلك، من الضروري أنْ نُجري تحليلاً وصفياً للوظيفة الدبلوماسية وأدوارها. فطبقاً لـ"كولبير" Collier، فإنّ "الوصف المتأني مرحلةً أساسية في كل أنواع البحوث، والاستدلال السببي [...] يعتمد عليه"[2]. كما تعتمد الدراسة على أداة المقارنة في المقابلات التي تُجريها بين أطوار الدبلوماسية وأنماطها وأدوارها في الأقاليم الجغرافية المختلفة.

وتنقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسة. يعمد القسم الأول إلى تحليل معالم التغير في البيئة الدولية، وبصفةٍ خاصة العولمة، فيما يستقرئ القسم الثاني معالم الاستمرارية والتغير في الوظيفة الدبلوماسية. أمّا القسم الثالث، فيُركز على دور الدبلوماسية في النظام الدولي في عصر

العولمة.

أولاً: معالم التغير في البيئة الدولية:

وفقاً لـ"هنري كسينجر"[3]، أحد أهم أنصار التحليل الواقعي، يمكن تقسيم العالم إلى أربعة دوائر: الدائرة الأولى تضم أوروبا والولايات المتحدة واليابان، حيث تسود مفاهيم الديمقراطية والعمل الجماعي. وتشير الدائرة الثانية إلى القارة الآسيوية، وفيها تتحرك الدول على أساس جيوبوليتيكي، وتعتبر الآخرين منافساً استراتيجياً، ويحكمها المنطق "الواقعي" في مواجهة التهديدات الموجهة لأمنها الوطني. أما الدائرة الثالثة، فهي الشرق الأوسط، وتُعد مجالاً للصراعات الأيديولوجية والعقيدية والدينية. وتتمثل الدائرة الرابعة في أفريقيا، التي تسعى للتنمية، وتواجه حروباً وصراعات ومجاعات ومشكلات أخرى عدة.

ويتبع كلٌ من هذه الدوائر قواعد في الحركة السياسية تتشابه مع المراحل الثلاث التي مرت بها أوروبا في تطورها التاريخي منذ القرن السابع عشر. فأوروبا الآن تضم مجموعة دول اتفقت على التعامل فيما بينها على أسسٍ وقواعدٍ محددة وثابتة، وليس هناك إمكانية للتصادم المسلح بين دولها، بل إنّ معظم المشكلات والاختلافات بينها ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية محددة، يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات والمساومات. بيد أنّ أوروبا، في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت مجموعة من الدول المتنازعة، تحكمها أيديولوجيات مختلفة، ويجمع بينها التنافس الاستعماري. وبالتالي، كان هناك دائماً احتمالات، وإنْ لم تكن دائمة أو عالية المستوى، للاحتكام إلى القوة المسلحة ونشوب الحرب بينها. ويُشير كيسنجر إلى أنّ هذا النموذج هو الأقرب إلى العلاقات بين الدول الآسيوية. وكانت أوروبا، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مسرحاً لصراعات أيديولوجية ودينية، كلفت القارة ملايين الضحايا، ولم يكن هناك إمكانية لحلها إلا بالقوة، حتى تم التوصل إلى تسوية شاملة في مؤتمر وستفاليا 1648. وهذا النموذج يشبه ما يحدث في الشرق الأوسط من صراعاتٍ دولية ومحلية.

وبناءً على هذا التحليل، تتخذ الوظيفة الدبلوماسية أدواراً مختلفة في كل مسرح. ففي المسرح الأوروبي، يكون القانون والمفاوضات المباشرة هما الأساس. وفي المسرح الآسيوي، تلعب الدبلوماسية دور المهدئ والموازن والموضّح للنيات؛ بمعنى التوضيح للأطراف المعنية أنّ الطرف الآخر لا يعني الحرب (حالة الهند وباكستان). وفي مسرح الشرق الأوسط، تصبح الدبلوماسية مفيدة بإيجاد أفكار وصيغ للتوازن بين القوى وأفكار مبتكرة للبحث عن السلام والاستقرار[4].

وفي مقابل الرؤية الواقعية للعالم، تبرز في إطار المدرسة التعددية رؤيتان مختلفتان. فوفقاً لـ"جيمس روزيناو"[5]، يمكن تقسيم النظام العالمي إلى اثنين، أولهما يمثل النظام الدولي كما

نعرفه تاريخياً، ويُطلق عليه النظام القائم على مركزية الدول State-centric System، ويتضمن العلاقات بين الدول ذات السيادة، وتحكمه القواعد المعروفة التي تطورت مع القانون الدولي وقواعد الدبلوماسية والعرف السائد في العلاقات الدولية. أما الثاني، فهو نظام دولي آخر منافس للأول، ويُطلق عليه النظام متعدد المراكز Multi-centric System، ليس واضحاً عدد الفاعلين فيه، ولا درجة التفاعل بينهم، ويشترك فيه، إلى جانب الدول، فاعلين من غير الدول Non-state Actors، من منظمات دولية وجماعات مصلحية وتنظيمات مدنية إلى مجموعات مسلحة وغيرها.

والرؤية الثانية يطرحها جوزيف ناي وروبرت كيوهين[6]، ومؤداها أنّ الدولة تتحرك في ثلاث مسارح متشابكة، الأول هو المسرح الاستراتيجي الذي يُعنى بالقضايا الجيوبوليتيكية، والثاني هو المسرح الاقتصادي حيث القوى الفاعلة فيه ليست بالضرورة هي نفسها الفاعلة في المسرح الأول، والثالث هو مسرح القوى السياسية غير الحكومية والتنظيمات المدنية. ووفقاً لـ"ناي"[7]، فإنّ القوة موزعة بين الدول في نموذج يشبه مباراة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد. في قمة الشطرنج، القوة العسكرية، وهي تنتظم في نسق أُحادي القطبية. وعلى اللوحة الاقتصادية، نجد أنّ الولايات المتحدة ليست مهيمنة أو حتى إمبراطورية؛ فهي يجب أنْ تساوم كمتساوٍ مع القوى الاقتصادية المنافِسة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والصين. وفي أسفل اللوحة، حيث العلاقات عبر القومية transnational، نجد أنّ القوة تنتشر بطريقةٍ فوضوية.

غير أنّ أهم المتغيرات الدولية التي أثرت على طبيعة الوظيفة الدبلوماسية، هي العولمة، التي ترجع إلى الربع الأخير من القرن المنصرم، والتي تُعد القوة المركزية الدافعة إلى قيام نظام عالمي جديد. والعولمة عملية مركبة، وظاهرة متعددة الأبعاد، تنعكس في التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيد تشكيل المجتمعات المعاصرة والنظام العالمي.

وفي بعدها الاقتصادي، تشير العولمة إلى تنامي الاعتماد المتبادل المكثف بين اقتصادات العالم، والروابط المتسارعة والكثيفة بينها، وحركية التجارة ورأس المال. وفي بعدها السياسي، تتجلى العولمة في تقليص سلطة الدولة وتمكين الأفراد. وتعكس، في بعدها الثقافي، شبكة كثيفة ومتنامية من الروابط الثقافية المعقدة، ونشوء مجتمع المعرفة، وتبلور قيمٍ ومعايير كونية جديدة. وفي بعدها الاجتماعي، تشير العولمة إلى تكثيف العلاقات الاجتماعية بين الناس عبر الكرة الأرضية، ولاسيما عبر وسائل الاتصال الاجتماعي، حيث يتم الربط بين الأماكن البعيدة بما يعني أنّ الحوادث المحلية تتشكل بأحداثٍ تقع في مناطق تبعد آلاف الأميال، والعكس بالعكس[8].

ومن الصحيح أنّ آثار العولمة لم تظهر بشكلٍ متساو ومتوازن في كل أنحاء العالم، لكن آثارها شكلت الإطار الذي نعيش فيه اليوم، وتتفاعل معه الوظيفة الدبلوماسية. فأولاً- تتسم

العولمة بعدة خصائص أثرت على ظاهرة الدبلوماسية، أولها- تجاوز الحدود وتناقص قيمة الظواهر الإقليمية Deterritorialization؛ بمعنى أنّ التفاعلات بين البشر والشعوب والكيانات الاقتصادية وغيرها أصبحت تتم بصرف النظر عن الحدود والمسافات بين الدول؛ فقد فقدت الحدود والإقليم أهميتهما، ونشأت شبكات متجاوزة القومية وأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي متجاوزة الحدود والأقاليم. أمّا خصائص العولمة الأخرى والمؤثرة في العولمة، فتتعلق بالفورية؛ بمعنى أنّ الظواهر الدولية أصبحت تتم في نفس الوقت، وكثافة التفاعلات والارتباطات بين الفاعلين الدوليين في كافة المجالات، والتمدد الهائل للنشاطات الدولية في كافة المجالات، بحيث أنّ ما يحدث في منطقة معينة قد يؤثر على المناطق الأخرى، وما يحدث في الداخل يؤثر على الخارج وبالعكس[9]. ومن ثم، زالت الفواصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وأصبح الدبلوماسي يتحرك على المسرح العالمي ككل. كما انكمش دور الأيديولوجيات ليظهر الاقتصاد باعتباره المحرك الأكبر للمصالح والتفاعلات السياسية، وتصاعد دور القوة الناعمة على حساب القوة الصلدة في تنفيذ السياسات الخارجية للدول، وتزايد تأثير الرأي العام وتنظيمات المجتمع المدني في السياسة الخارجية، واتسع نطاق المجال العام[10] Public Sphere بصفة عامة. علاوة على ذلك، ظهرت قضايا جديدة لم تكن مطروحة على أجندة السياسة الدولية بشكلٍ جاد في العقود السابقة، مثل القرصنة الإلكترونية، بل وظهرت قضايا كونية تحتاج معالجتها إلى تضافر جهود جميع دول العالم؛ أي تقتضي حلولاً كونية، مثل تغير المناخ أو الاحترار العالمي والإرهاب الدولي وغيرهما.

والأهم من ذلك، ولج فاعلون جدد من غير الدول[11] بأعدادٍ هائلة في الساحة العالمية، وتصاعد تأثيرهم في السياسة الدولية بما يفوق بعض أو كثير من الدول، ونشأت قضايا جديدة لا تستطيع الدول وحدها التعامل معها من دون التعاون مع هؤلاء الفاعلين. وبعد أن كانت الوظيفة الدبلوماسية تعبر عن التفاعل بين الحكومات، أصبحت الآن مطالبةً بأن تتفاعل مع هؤلاء الفاعلين الجدد الذين أصبحوا مؤثرين بدرجة كبيرة؛ ما أدى إلى بلورة أنماطٍ جديدة من الدبلوماسية لم تكن معروفة من قبل. وقد أدت هذه التطورات إلى اليقين بأنّ الدبلوماسية لم تعد حكراً على الدول؛ أي أنها لم تعد تحتكر تطوير أنشطة دبلوماسية[12].

ثانياً- الدبلوماسية بين الاستمرارية والتغير:

على الرغم من التغيرات الجوهرية في البيئة الدولية التي يُرمز لها إجمالاً بـ"العولمة"، والتي تُشكل الإطار الذي تعمل فيه الدبلوماسية، إلا أنّ هناك العديد من عناصر الاستمرار في الوظيفة الدبلوماسية والمهارات المرتبطة بها. فمايزال العديد من المفاهيم التي استمدت من دبلوماسية

القرن التاسع عشر، والتي سجلها كيسنجر في كتابه "عالم متجدد" الصادر في أواخر الخمسينيات[13]، مثل توازن القوى والوفاق، صالحاً بدرجة كبيرة لدراسة طبيعة العلاقات بين الدول بعضهم البعض وبين الفاعلين الدوليين، دولاً وغير دول، بصفةٍ عامة. فمثلاً، طُرح مفهوم الوفاق من جانب الدولة المهيمنة على النظام النظام الدولي (الولايات المتحدة) في مواجهة دول وتنظيماتٍ إرهابية؛ وهو ما تجلى في تأسيس ما يسمى "تحالف الراغبين" Coalition of the Willing أثناء حرب العراق 2003، والتحالف الدولي لمواجهة الدولة الإسلامية المزعومة/داعش. بعبارة محددة، فإنّ المفاهيم التي استخدمت في بناء الوفاق الأوروبي، أثناء مؤتمر فيينا 1815، حيث تم صياغة أسس وقواعد الدبلوماسية الحديثة، ما تزال عنصراً مهماً في الحياة الدبلوماسية.

علاوة على ذلك، ما تزال المعضلة التي واجهت الدبلوماسية الأوروبية أثناء الحروب النابوليونية (1803-1815)؛ بمعنى كيفية التعامل مع قوة ترفض أُسس النظام الدولي وتحاول فرض رؤيتها على القوى الأخرى (الدولة المارقة Rogue State)، تواجه الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين في مواجهة دول مثل كوريا الشمالية وإيران. وما يزال الهدف الرئيس للدبلوماسية يبقى كما هو؛ أي تحقيق المصلحة الوطنية؛ أي حماية وتعزيز أمن واستقرار الدولة ككل، ولاسيما الاهتمامات العسكرية والوضع العام للعلاقات الاقتصادية، الذي يمثل الاهتمام الرئيس للنشاط الدبلوماسي على مدار تاريخ الدولة الحديثة[14]. كما أنّ أساس العمل الدبلوماسي، المتمثل في تطوير العلاقات بين الدول في مجالاتها السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية، لايزال كما هو دون تغيير. وما تزال السفارات تقوم بدورٍ مُهم برغم كل التطورات في الاتصالات المباشرة بين الدول، بل وتزايدت أهميتها، خاصةً بعدما أصبح السفر إلى الخارج أكثر سهولة ويسراً؛ لدرجة أنّ أكاديمية الدبلوماسية الأمريكية تطلق عليها "خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية في الخارج"[15]. وما تزال عملية التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مكوناً أساسياً في العلاقات بين الدول. ولا تزال الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين منشغلة بالأجندة التقليدية التي ترتكز على الأمن والتجارة والتعاون الاقتصادي[16].

وعلى الرغم من وجود منظمات دولية وإقليمية عديدة، إلا أنّ العلاقات الثنائية بين الدول تكاد تحكم التفاعلات داخل هذه المنظمات لدرجة اعتبار هذا النمط من العلاقات المحور الأول والأساسي في العلاقات الدولية. وفي المنظمات الدولية، تُستخدم عبارات مثل تبادل الميزات Trading Horses، كوسيلة للمساومات والاتفاقيات بين الدول داخل المحافل الدولية.

ومع ذلك، طرأت عدة تغيرات على الوظيفة الدبلوماسية في إطار محاولتها التكيف مع البيئة الجديدة التي خلقتها تسارع عملية العولمة. وأول هذه التغيرات تتعلق بالتعريف؛ فقد قدّمت

دورية هايج للدبلوماسية The Hague Journal of Diplomacy تعريفاً أكثر قرباً مما عليه الآن؛ حيث تُعرف الدبلوماسية بأنّها المؤسسات والعمليات التي من خلالها تمثل الدول وغيرها نفسها ومصالحها لدى بعضها البعض[17]. كما أفرزت العولمة عدة متغيرات أثّرت تأثيراً كبيراً في الدبلوماسية، وأهمها– تكثيف الشبكات الاجتماعية التي تتجاوز الحدود التقليدية، بما في ذلك الحدود الجغرافية وتلك التي تفصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية، وتمدد العلاقات الاجتماعية من التي تمثلها الأسواق المالية إلى المجموعات الإرهابية، وضغط الوقت والمسافة، والتطورات التكنولوجية في مجالي الاتصالات والمعلومات[18].

وإذا كانت ثورة الاتصالات وشبكة الإنترنت أهم آليات العولمة، فلم تشهد الوظيفة الدبلوماسية تكيفاً سريعاً معها. وكان هذا حال الدبلوماسية على أي حال مع التطورات أو الثورات التكنولوجية في مجال الاتصالات منذ اكتشاف الطباعة، ثم ظهور الإذاعة والتليفزيون. فقد كانت هناك تعليمات من وزارات الخارجية المختلفة للدبلوماسيين بعدم استخدام الإنترنت في المراسلات المهمة أو التي لها طابع السرية. ثم تطورت الأمور لتصبح الإنترنت وسيلة أساسية في التراسل الدبلوماسي، سواء السري منها أو العلني. وواجه استخدام الإنترنت مشكلة كبيرة بنشر وثائق ويكيليكس Wiki leaks، أو القرصنة الإلكترونية على نحو ما حصل لحواسب اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي الأمريكي، واختراق البريد الإلكتروني للعديد من المسؤولين فيها، وتسريبها إلى "ويكيليكس"، الذي نشرها عشية مؤتمر الحزب الديمقراطي في فيلادلفيا، في 25 يوليو 2016. وهو ما أدى إلى قيام إدارة الرئيس باراك أوباما بإعادة النظر في طبيعة التراسل الدبلوماسي من خلال الإنترنت، وتطوير وسائل الأمن الخاص به. ولعل أخطر قضايا القرصنة الإلكترونية هو ما عرف بـ"أوراق بنما Panama Papers"، وتتلخص في تسريب 11.5 مليون وثيقة من شركة "موساك فونسيكا" للخدمات القانونية فى بنما، التي تكشف فساد 12 من قيادات العالم، وما يقارب 128 سياسيًّا من مُختلف الدول، من روسيا وأيسلندا، إلى ليبيا وسوريا وقطر، مرورًا بمصر. ويُعد هذا التسريب الضخم أكبر عملية تسريب تتعلق بالتهرب الضريبى وغسيل الأموال والفساد في تاريخ الصحافة العالمية[19]. ومن ناحيةٍ أخرى، أنشأ عدداً من الدول قسماً خاصاً في وزارة الخارجية بها لمتابعة الإنترنت، ولاسيما وسائل التواصل الاجتماعي، وللرد على تساؤلات المواطنين أو الأجانب، ووضع أخبار الوزارة وسياساتها على صفحات الكترونية متعددة باسم الوزارة. وقد أصبح كيفية التعامل مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً أساسياً في تدريب أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي؛ إذ لا دبلوماسية فاعلة بغير أساليب التواصل التكنولوجي في تلقي المعلومات وإرسالها بشكلٍ أسهل وأشمل وأسرع.

وقد ألغت الثورة الهائلة في مجال الاتصالات الحدود بين الدول وأغنتها عن آليات

الدبلوماسية التقليدية بظهور أجهزة اخترقت الحدود الزمانية والمكانية؛ بحيث لم تعد المعلومة حصراً على تقارير السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية وآلياتهم التقليدية. ووفرت التكنولوجيا المتقدمة للدبلوماسية الوقت، وأعفت السفراء من الحضور إلى بلدانهم لتقديم المعلومات بشكل دوري، وبات متيسراً عقد الاجتماع مع المسؤولين من مكاتبهم عبر الأقمار الاصطناعية في جلسة مفتوحة بالصوت والصورة. كما أفضت التطورات في مجالي الاتصال والتكنولوجيا إلى تبلور شكل جديد من أشكال الدبلوماسية المعاصرة، وهو الدبلوماسية الافتراضية التي تستحضر جميع السيناريوهات المحتمل وقوعها وتفترض وقوعها جميعاً لتحدد التدابير التي على الدبلوماسيين اتخاذها لمواجهتها[20].

كما أنّ وسائل الإعلام، بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالية الهائلة، كثيرًا ما تسبق البعثات الدبلوماسية في إيصال الخبر وتحليله والتعليق عليه بخبرة ودراية. وهنا تبرز المنافسة غير المتساوية التي بدأت هذه الوسائل تهدد بها الدبلوماسية الكلاسيكية. فلم تعد وسائل الإعلام الإلكترونية أداة لاستراتيجيات الدبلوماسية العامة من جانب الحكومات، ولكنها الآن قادرة على تحديد السياسة الخارجية، وخاصة في مواقف الأزمات. وهذا ما يُعرف بـ"تأثير الـCNN". وهذا ينشئ ضغطاً على صانع القرار كي يستجيب لأحداث الأزمة. وهناك أيضاً "ما بعد تأثير الـCNN". فقد أفضت التطورات التكنولوجية، مثل تصغير حجم الأجهزة الالكترونية، إلى درجةٍ غير مسبوقة من الشفافية العالمية فيما يتعلق بالشؤون العامة. وهذا يجعل الأفراد والمجموعات قادرين على اكتساب المعلومات مباشرة؛ ما يجعل المطلب الخاص بالسرية الدبلوماسية خلال المفاوضات أصعب أنْ يُلبى[21].

ومن ناحيةٍ أخرى، أصبحت الدبلوماسية تعمل في بيئةٍ شبكية، وليس في إطار النموذج الرأسي المتمحور حول الدولة. ويُقدم النموذج الشبكي رؤيةً مختلفةً تماماً عن كيفية عمل الدبلوماسية في القرن الـ21. ففي هذا النموذج، يتعاون الفاعلون الحكوميون وغير الحكوميين ورجال الأعمال لمعالجة قضيةٍ معينة. ومثال ذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والمعروفة أيضا باتفاقية أوتاوا لعام 1997، وإنشاء نظامٍ للألماس. كما أنّ النمو الهائل للمنظمات غير الحكومية، والتأثير المتنامي لحركات الاحتجاج عبر القومية، والنمو السريع لوسائل التواصل الاجتماعي، كل ذلك قيّد حرية الدبلوماسية الرسمية وقدرتها على المناورة. علاوة على ذلك، فإنّ نمو المجتمع المدني والحركات الاجتماعية العالمية ما فتأ يُغير طبيعة الدبلوماسية متعددة الأطراف؛ لأنّ خصائصها غير الحكومية يُعاد تعريفها في ضوء المشاركة المتنامية من جانب المنظمات غير الحكومية[22].

الدبلوماسية العامة الجديدة:

أصبح الرأي العام عنصراً هاماً في العمل الدبلوماسي، فكثيرٌ من الموضوعات العامة في العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف تتحول إلى قضايا رأي عام. وحيث أنّ تنظيمات المجتمع المدني ووسائل الاتصال الاجتماعي أصبحت عنصراً فعّالاً في تشكيل السياسات، فإنّ الدبلوماسية عليها أن تحسب تأثير هذه العناصر على تحركاتها والتوصيات التي ترسل بها إلى القيادة السياسية في الدولة. ومن هنا، نجد أنّ معظم الدول الكبرى قد أنشأت ادارات متخصصة للدبلوماسية العامة؛ من أجل التفاعل مع الأفراد والمنظمات في الدول الأخرى، والتأثير في الرأي العام فيها؛ بهدف خلق صورة أفضل للدولة في الخارج، وبناء الثقة، وترويج السياحة وفرص الاستثمار في الدولة، وتعزيز المصالح ونشر القيم في الدول المستهدفة. وفي بعض الدول، تحاول وزارات الخارجية إدخال الدبلوماسية العامة في كل النشاط الدبلوماسي[23]. وقد حازت الدبلوماسية العامة على اهتمام الإدارة العليا في وزارات الخارجية، بل واهتمام القيادة السياسية، في كثيرٍ من الدول. ويُعد ذلك مظهراً من مظاهر صعود تأثير القوة الناعمة في العلاقات الدولية. وتمارس الدبلوماسية العامة تأثيرها غير المباشر من خلال قنوات غير رسمية، تشمل وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال شبكات أكثر تخصصية مختلفة الأنواع، تمتد من روابط رجال الأعمال واتحادات العمال والجمعيات العلمية والمؤسسات الدينية والعلاقات التي تُنشئها الجاليات الأجنبية في الخارج Diasporic Relations[24].

وبالنظر إلى اتساع مدى تأثير العولمة وعمقه على الدبلوماسية العامة؛ صكّ بعض الدارسين مصطلح الدبلوماسية العامة الجديدة[25] كمنتج لهذا التأثير. والدبلوماسية العامة الجديدة هي أكثر من كونها أداة فنية للسياسة الخارجية؛ فقد أصبحت جزءاً لا يتجزء من تغير جسّد العلاقات الدولية. لقد أصبحت مكون أساسي للممارسة الدبلوماسية الكلية، ومرتبطة بنسيج النشاط الدبلوماسي الرئيسي. وتتطلب الدبلوماسية العامة الجديدة مهارات وتكنيكات واتجاهات ومواقف مختلفة عما كان موجوداً في الدبلوماسية العامة التقليدية. فمن ناحيةٍ، أصبح الهدف من الدبلوماسية العامة تشكيل الأفكار وإنشاء العلاقات مع المجتمعات الأخرى. ويُلاحظ أنّ التركيز على تشكيل روابط مجتمعية، أو إنشاء شبكات بين الأطراف غير الحكومية، والحصول على تأثير مباشر للدولة على حكومات الدول المستهدفة ككل، من غير إعطاء ميزة أو حتى الاعتراف بالعلاقات الحكومية البينية. والحقيقة أنّ انعكاسات هذا التأثير الجديد عميقة. وقد أخذت بعض الدول هذا الاتجاه الجديد بعيداً بالتركيز على المجتمع المدني في الدول الأخرى. وأصبحت الدبلوماسية العامة يمكن أنْ تكون أداة لتغيير النظام. يمكن أنْ تكون الدبلوماسية العامة أداة ثورية، وربما تكون حتى الأداة الثورية المفضلة بسبب ارتفاع تكلفة الحرب والأدوات العسكرية الأخرى، في عالمٍ يقوم على العولمة والاعتماد المتبادل. وهذا يختلف عن الدبلوماسية

العامة في الماضي، حتى في معظم سنوات الحرب الباردة. ومن ناحية أخرى، أصبح التواصل، عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، عنصراً مهماً في كافة المؤسسات الدبلوماسية، سواء وزارات الخارجية أو السفارات والقنصليات والبعثات في الخارج[26]. ويلاحظ أنّ بعض الوزراء والسفراء، بل رؤساء الدول والحكومات يستخدمون هذه الوسائل، مثل تويتر وغيرها، لتقديم ملاحظات وتعليقات يعتبرونها غير رسمية، ولكنها في الواقع تعبر عن خطاب السياسة الخارجية، يريد المسؤول تقديمها بشكلٍ غير رسمي.

والواقع أنّ الذين يؤيدون استعمال الدبلوماسيين للتغريدات على تويتر يحاجّون بأنّها طريقة فعّالة للغاية يعبّرون بها عن أفكارهم وتعليقاتهم وتقاسمها بشكلٍ مباشر مع جمهورٍ واسع، وتجاوز قنوات الاتصال العادية عبر المؤتمرات الإعلامية والبيانات الصحفية[27]. ومثال ذلك، ما قام به الرئيس الإيراني حسن روحاني على صفحته في تويتر في أول فترة توليه للرئاسة بنشره رسالة مفادها أنه لا يُنكر الهولوكوست، والتي لم يعترف بها سلفه أحمدي نجاد، كمبادرة من الرئيس الجديد نحو الغرب والولايات المتحدة بالذات.

وقد اشتهر عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استخدامه "تويتر" بشكلٍ مكثف، ولطالما وصفه بأنه "أمر رائع"؛ مبرراً ذلك بسماحه بالتواصل بصورةٍ مباشرة مع الشعب الأمريكي دون أى وسيط، وأنّ الإعلام الأمريكي يتصف بالكذب. ويصف ترامب في تغريدة استخدامه لوسائل التواصل الاجتماعي بأنّه "ليس رئاسياً. إنه رئاسي معاصر." ويُتابع ترامب أكثر من 33 مليون شخص على تويتر[28]. وقد وظّف ترامب تغريدات تويتر بسرعة كبيرة، خلال الحملة الانتخابية الرئاسية المثيرة للانقسام في العام 2016؛ للرد على الاتهامات الكثيرة التي كانت توجه إليه. وقد دأب على انتهاج هذا الأسلوب منذ أنْ فاز بالانتخابات الرئاسية في الثامن من نوفمبر 2016[29]. وفي هذا الخصوص، نشر ماثيو إنجرام[30] دراسةً يتناول فيها تداعيات استخدام الرئيس ترامب المفرط لـ"تويتر"؛ حيث يقوم باستخدامه بشكل يومي، ويشير فى تغريداته إلى القضايا القانونية والثقافية والأخلاقية التى لم تتم معالجتها في السياسة الأمريكية. كما يقوم فى تغريداته بالثناء على مؤيديه، وتعزيز أجندة أعماله الإدارية، والهجوم على معارضيه من السياسيين والإعلاميين على السواء.

على أية حال، قد يُفضي استخدام السياسيين لوسائل التواصل الاجتماعي إلى ثورة جديدة توشك أن تنشب فى الساحة الإعلامية، وفى العلاقة بين الإعلام والسلطة[31].

<u>الدبلوماسية الثقافية:</u>

تُشير الدبلوماسية الثقافية إلى التأكيد على أهمية العناصر الدينية والثقافية ضمن العناصر المكملة للدبلوماسية الرسمية؛ والحرص على أن تضطلع الدبلوماسية الدينية والثقافية

بمزيد من الأدوار في حل المشاكل والأزمات, ومواجهة التعقيدات في العلاقات الدولية, وتفعيل دور الإعلام والرأي العام بهذا الصدد؛ وأهمية بلورة دبلوماسية دينية تلهم الشعوب التحرك الإيجابي المشترك في مواجهة التحديات[32].

كذلك، غدت الدبلوماسية الثقافية، كأداة لتعزيز التفاهم والتعاون في عدد من المجالات، موضوعاً أساسياً في تدريب الدبلوماسيين. وأصبح الدبلوماسيين مطالبون بدراسة طرق الاتصال عبر الثقافي Intercultural Communication، واستكشاف استراتيجيات جديدة لتقوية العلاقات الثقافية بين الدول، ومراعاة الاختلافات الثقافية. وتتضمن الدبلوماسية الثقافية أولويات جديدة من قبيل تعزيز حقوق الإنسان ونشر القيم الديمقراطية ونشر معايير مثل الحوكمة في صفوف تنظيمات المجتمع المدني. والحقيقة أنّ ثمة تطابق، في عالم اليوم، بين الدبلوماسية العامة والدبلوماسية الثقافية؛ فالحدود بينهما تلاشت[33].

وتطرح الدبلوماسية الثقافية (والدينية)، وقبلها الدبلوماسية الموازية مسألة في غاية الأهمية تتعلق بأنّ الدبلوماسية لم تعد حكراً على الدولة أو وزير خارجية أو السفارات والقنصليات التي تعتمدها الدول في تواصلها الخارجي.

الدبلوماسية الرقمية:

وقد أصبحت الدبلوماسية الرقمية Digital Diplomacy الآن جزءاً من عمل الوزارات الخارجية والسفارات. والدبلوماسية الرقمية هي مفهوم يربط بين تأثير التطورات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياسة الخارجية والدبلوماسية. فمثلاً، أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية – أثناء ولاية هيلاري كلينتون (2009–13) لها– مبنى خاصاً للدبلوماسية الرقمية لمراقبة الأحداث على شبكة الإنترنت، والرد على بعض التساؤلات، وطرح بعض الأفكار على صفحة الوزارة. وقد قامت معظم السفارات بطرح صفحاتٍ خاصة بها، تجيب على تساؤلات المواطنين، وتعطيهم الحق في تقييم عمل السفارة أو البعثة وتقييم خدماتها[34].

الدبلوماسية الموازية وأخواتها:

وقد تحركت الدبلوماسية لكي تربط بين المجتمعات ليس فقط على المستوى القومي، وإنما أيضاً على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، ظهرت مفاهيم الدبلوماسية الموازية Paradiplomacy (أو الدبلوماسية ما دون مستوى الدولة Sub–state Diplomacy)، والدبلوماسية التأسيسية Protodiplomacy، ودبلوماسية المدن وغيرها، وكلها أنماط جديدة من الدبلوماسية تجمع بين عناصر الرسمية وغير الرسمية. وتشير الدبلوماسية–الموازية، التي يراها البعض نتيجةً للعولمة وبصفةٍ خاصة لظاهرة العولمة المحلية Glocalization، إلى انخراط الكيانات دون المستوى القومي Subnational Entities أو الوحدات ما دون الدولة

Sub-state Units، مثل الولايات والمقاطعات والكانتونات والإمارات أو الأقاليم[35] إجمالاً، في الشؤون الدولية. وقد أصبح انخراط هذه الوحدات في تفاعلاتٍ دبلوماسية متنوعة مع سائر الفاعلين الدوليين (من الدول ومن اللادول) يمثل اتجاهاً طبيعياً ومتنامياً بوضوح في النظام الدولي، ومقبولاً من كثيرٍ من الدول حول العالم[36].

وثمة أهداف وظيفية وسياسية تحاول الوحدات دون مستوى الدولة تحقيقها من خلال دبلوماسيتها الموازية، لعل أكثرها بروزاً هي الأهداف الاقتصادية، التي تتضمن جذب الاستثمارات الأجنبية والترويج للسياحة والبحث عن أسواق لمنتجاتها وعن التكنولوجيا الحديثة. وهناك أهداف ثقافية واجتماعية للدبلوماسية الموازية، تتمثل في الحصول على دعم العالم الخارجي للغة الوحدة وثقافته الخاصة، والترويج لها، وإبراز تميزها الثقافي والقومي للعالم الخارجي، وتعزيز الروابط مع الدول المتشابهة ثقافياً معها أو مع جالياتها في الخارج. أمّا الدوافع السياسية للدبلوماسية الموازية، فتتعلق بتعزيز مصالح الوحدة دون مستوى الدولة في الخارج، أو السعي لنيل الاعتراف الخارجي واكتساب الشرعية بأنّها تمثل أمة، وإن كانت أمة بلا دولة[37]. ويلاحظ أنّ الدبلوماسية الموازية قد تكون متوافقة مع السياسة الخارجية للحكومة المركزية، أو مكملة لها، أو متعارضة معها[38].

وتتعدد أبعاد الدبلوماسية-الموازية وتتنوع فيما بينها، ويمكن تلخيصها في ثلاثة: مؤسسية وسلوكية وتفاعلية[39]. تتضمن *الأبعاد المؤسسية* كل من الهيكل التنظيمي للدبلوماسية-الموازية، حجم المصادر المالية والبشرية المخصصة للشئون الخارجية، السياسات والاستراتيجيات الموضوعة لتوجيه النشاطات الخارجية للوحدة دون مستوى الدولة، والتمثيل الدبلوماسي-الموازي. وتشير *الأبعاد السلوكية* إلى الزيارات والمهمات الخارجية الرسمية التي ترسلها أو تستقبلها الوحدة دون مستوى الدولة، بما تتضمنه من التفاوض مع الفاعلين الدوليين الآخرين، ومدى التنوع الجغرافي لها، ومنح المساعدات الأجنبية أو استقبالها، والمشاركة في أنشطة المنظمات والمنتديات والمؤتمرات الدولية. وأخيراً، تشتمل المظاهر التفاعلية للدبلوماسية-الموازية على حجم وتنوع العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تنخرط فيها الوحدة دون مستوى الدولة مع الدول والوحدات دون مستوى الدولة الأجنبية، بما في ذلك الاتفاقات الدولية الموقعة بين الوحدة دون مستوى الدولة وغيرها من الفاعلين الدوليين، ولاسيما الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى ما يعرف بـ"سياسة الشتات". وقد أخذت الحدود تتلاشى بين الدبلوماسية-الموازية ودبلوماسية الدولة.

ويختلف مفهوم الدبلوماسية-الموازية عن "الدبلوماسية-التأسسية" Protodiplomacy؛ والتي تستخدم لوصف مبادرات الوحدة دون مستوى الدولة وأنشطتها الخارجية، وروابطها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول الأجنبية التي تتضمن رسالة انفصالية بشكل أو بآخر وبدرجات متباينة[40]. بعبارة محددة، تحمل "الدبلوماسية- التأسسية" رسائل استقلالية من جانب الوحدة دون مستوى الدولة إلى الساحة الدولية، وترادف السعي "الخارجي" لتحقيق الاستقلال. وهي بهذا المعنى ذات وجهين: فهي تسعى إلى الحلول محل دبلوماسية الدولة التي تنتمي إليها الوحدة حالياً[41]، من ناحية، وتمثل الأساس الذي ستبنى عليه دبلوماسية الدولة الجديدة من ناحية أخرى. كأنّ "الدبلوماسية-التأسسية" هي دبلوماسية سنوات ما قبل الاستقلال. بعبارة أخرى، ويسعى هذا النشاط إلى محاكاة السلوك الدبلوماسي من أجل دعم شرعية الهيئة المُمثِلة (الوحدة دون مستوى الدولة)؛ حيث تسعى الدبلوماسية التأسيسية لكسب الشرعية الدولية للوحدة أو الشعب الممثل له. ولذلك، فهي تتعلق بالأنشطة المرتبطة بالترويج والاعتراف الثقافي والوطني. وفي هذه الحالة، تستخدم حكومة الوحدة دون مستوى الدولة تفاعلاتها الخارجية وسيلة لنيل الاعتراف الدولي، وتمهيد الطريق للانفصال من خلال إعداد الرأي العام العالمي، واكتساب أصدقاء يكونون مستعدين للاعتراف باستقلالها في مرحلة مبكرة. كما تعتبر ممثلياتها أو بعثاتها أو مكاتبها في الخارج مشروع سفارات أو قنصليات لدولة محتملة ذات سيادة[42]. وفي بعض الحالات المحدودة، تعامل الدول المستقبلة بعثات الوحدة دون مستوى الدولة لديها مثلما تعامل السفارات، كما كان حالة الممثلية العامة لمقاطعة كيبيك في فرنسا في الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم[43]. من أجل ذلك، يُطلق على الدبلوماسية-التأسسية" Protodiplomacy أحياناً مسمى "الدبلوماسية الانفصالية". وهناك أمثلة على أقاليم تنتهج أو انتهجت هذا النمط من الدبلوماسية، منها بعض الجمهوريات الأثنية في روسيا (الشيشان)، وإقليم كوسوفا قبل إعلانه الاستقلال في فبراير 2008 واعتراف بعض الدول به دولة مستقلة، ومقاطعة كيبيك في كندا، وإقليم كتالونيا في اسبانيا، وإقليم اسكتلندا في المملكة المتحدة، وإقليمي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا.

ويمكن أنْ تُطبق "الدبلوماسية-التأسيسية" على الجهود الدبلوماسية التي تتابعها أشباه الدول Quasi States، مثل إقليم كردستان-العراق، وجمهورية ترانسنيستريا في مولدوفا، وإقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، وإقليم ناجورني كاراباخ (الذي أعلن استقلاله عن أذربيجان من دون أن يحظى باعتراف أي دولة)، وإقليمي أرض الصومال وبونتلاند في الصومال[44]. وهناك وحدات دون مستوى الدولة تتضمن تفاعلاتها الدولية مزيجاً من الدبلوماسية-الموازية ونظيرتها الانفصالية، مثل جمهورية تتارستان في روسيا. كأن الحدود أو الفواصل بين النمطين ليست دائماً واضحة[45]. وهناك عدة متغيرات تفسر التحول من الدبلوماسية الموازية إلى "الدبلوماسية التأسيسية" Protodiplomacy، وهي: القومية، والهيكلي الداخلي

(درجة الاستقلال الإقليمي، الإطار الدستوري، نمط العلاقات الحكومية البينية)، والعامل الخارجي (هيكل النظام الدولي، دور الدول الإقليمية أو الكبرى)[46].

على الرغم من تنامي انتشار ظاهرة الدبلوماسية الموازية وزيادة مناعتها وعدم قابليتها للارتداد. وعلى الرغم من أنّها أصبحت حقيقةً من حقائق الحياة الدولية. وعلى الرغم من اضطراد اتجاهات التطبيع معها. وعلى الرغم من أنّ الأدبيات السابقة أسهمت في بلورة أُطرٍ نظرية متعددة لدراسة الظاهرة، بل وتكوين نظرية متماسكة حولها[47]؛ فإنّ الدبلوماسية الموازية لم تدخل بعد ضمن التيار الرئيسي في العلاقات الدولية نظريةً وممارسةً. وبقدر ما أرى في المستقبل المنظور، فإنّ الدبلوماسية الموازية تتجه لتكون حقلاً فرعياً بازغاً في العلاقات الدولية، وسوف تزداد أهميتها في السنوات القادمة، وسوف يتم تكريسها ضمن التيار الرئيسي في للدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية والتنظيم الدولي[48].

الدبلوماسية المتخصصة:

وكان من نتائج التحرك السريع نحو الاعتماد المتبادل والعولمة أن أصبحت القضايا التي تتعامل بها الدبلوماسية متعددة ومتنوعة ذات تخصصات علمية. ومن هنا، بدأ ظهور ما يسمى بالأنظمة Regimes المختلفة في المجالات العلمية والبيئية المتنوعة. فظهر ما يسمى بنظام التعامل بالنسبة للبحار والمحيطات، ونظام التعامل بالنسبة للتحويلات المالية، أو أنظمة إنتاج الدواء. ولم تعد الدبلوماسية في إطارها السياسي قادرة على التعامل مع كل هذه القضايا. ومن هنا، ظهرت الدبلوماسية المتخصصة. ويشير جوزيف ناي، وهو دبلوماسي أمريكي، إلى أن خمس الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين في الخارج فقط من وزارة الخارجية. أما الآخرون، فمن وكالات ووزارات أخرى. وبالتالي، فإن القضية الأساسية أمام العمل الدبلوماسي هي التنسيق بين هذه الوكالات، والتأكد من عدم تحول ممثليها إلى وكلاء مستقلين، بحيث يعوق التنسيق الشامل بين هذه المكاتب و الوكالات في اطار السياسة العامة للدولة[49].

الدبلوماسية الاقتصادية:

لم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب، بل اتسع ليشمل مجالات عدة، أهمها العلاقات الاقتصادية والثقافية.

ففي ظل التغير في طبيعة النظام الدولي وبيئة الأعمال، والتداخل المباشر والتأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد، وتزايد أهمية الأخير كونه المحرك الأول للعولمة، تزايدت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية بالنسبة لجهاز الخدمة الخارجية. ومن الصحيح أنّ الدبلوماسية الاقتصادية ليست جديدة، حيث ظهرت في الولايات المتحدة في فترة الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت (1901–1909)، وسُميت آنذاك بدبلوماسية الدولار، إلا أنّ العولمة ساهمت في

تصاعد أهميتها[50]، بل وغدت أحد أعمدة السياسة الخارجية لأي دولة. بل ويرى أحد الدبلوماسيين السابقين أنّ "الدبلوماسية الاقتصادية والتكنولوجية تتزعمان الدبلوماسية العالمية خاصة في ظل سيادة نظام العولمة, إذ لم تعد أغلبية المفاوضات ذات طابع سياسي. وتخلت الدبلوماسية السياسية عن دورها لفائدة الدبلوماسية الاقتصادية والتقنية"[51].

وقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الأعمال Economic and Business Diplomacy موضوعاً أساسياً في تدريب موظفي جهاز الخدمة الخارجية في معظم الأكاديميات الدبلوماسية في العالم[52]. وأحياناً يُطلق عليها الدبلوماسية التجارية Commercial Diplomacy؛ لأنّها دبلوماسية بذراعٍ تجاري. وتُشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وتُشير أحياناً إلى فن خدمة الأمن الاقتصادي والمصالح الاستراتيجية للدولة باستخدام الأدوات الاقتصادية؛ وهي مصممة للتأثير في سياسات الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية وقراراتها التي تؤثر في التجارة والاستثمار. وهناك وجهان للدبلوماسية الاقتصادية، هما– تعزيز العلاقات الدولية بدفع الاقتصاد، وتعزيز الاقتصاد بالعلاقات الخارجية. وتهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تعزيز تجارة الدولة الخارجية: زيادة معدلات وحجم التبادلات التجارية وتنمية الصادرات، والترويج للمصالح الاقتصادية وتمكين أعمال/شركات الدولة في الأسواق الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا وتشجيع السياحة، وتعزيز النمو الاقتصادي ودعم جهود التنمية الاقتصادية، وبناء علاقات اقتصادية مع الكتل الاقتصادية الدولية/ بناء التحالفات الاقتصادية، ومعالجة الصراعات الاقتصادية[53].

ويُطلق على الدبلوماسيين الاقتصاديين أحياناً "مستشارون تجاريون"، يمكن أنْ يُوصفون بأنّهم مسهلواً أعمال أو مبادرون في مجال الأعمال. ومطلوبٌ منهم أن يمهدواً الطريق لشركات بلدانهم في الخارج، ومهمتهم تذهب أبعد من مجرد التشبيك networking. فهم في حاجة إلى التفكير وفقاً لاستراتيجية الشركة، أو على الأقل يجب أن يكون لديهم تفكير معمق عن الصادرات والاستثمار وأنماط الدخول إلى الأسواق وأسعار الصرف وتحليل الأسواق...إلخ. وهذأ يعني معرفة قوية بالأعمال الدولية.

<u>توسيع آفاق الدبلوماسية:</u>

ومن أهم الأثار الناجمة عن العولمة هو توسيع آفاق الدبلوماسية، وزيادة تعقيدها. فأولاً، أدت العولمة إلى إزالة الحواجز بين السياسة الداخلية والخارجية؛ بشكلٍ يجعل الوظيفة الدبلوماسية تتحرك على المسرحين الداخلي والخارجي في نفس الوقت[54]. فمعظم القضايا الخارجية في عصر العولمة أصبحت لها أبعاد داخلية، ولها مؤيدين ومعارضين من الداخل.

وثانياً، زادت أهمية تشابك القضايا issue linkages؛ فمثلاً قضية تغير المناخ لها مضامين تتعلق بحقوق الإنسان، وسياسة الأمن الإقليمي لها مضامين تتعلق بالديمقراطية، والحوكمة له مضامين تتعلق بالسلام والاستقرار[55]. وثالثاً، برزت قضايا جديدة على أجندة الدبلوماسية مع العولمة، مثل تغير المناخ وانتشار الأمراض والأوبئة والتشابكية المتزايدة في الاقتصاد الدولي، وأزمة اللاجئين، والإرهاب والجريمة الدولية، والإقليمية...إلخ. ورابعاً، جعلت العولمة جزءاً كبيراً من السكان مهتماً بالممارسات الدبلوماسية ومنخرطاً فيها[56].

ومن هنا، أصبح من المهم أنْ ندرس الدبلوماسية ليست فقط أفضل الطرق للمفاوضات مع الطرف الآخر، وإنما أيضاً أن تدرس ماذا سيحدث في الداخل حالة الوصول لاتفاقية، وخصوصا السؤال الرئيسي: من سيدفع الثمن ومن سيستفيد ومن سيسيطر داخليا؟[57] وتدخل قضايا متعددة في هذا الاطار المتشابك مع السياسات الداخلية سواء قضايا العمالة في الخارج أو قضايا النقل البحري والجوي أو القضايا المرتبطة بتسهيلات السفر والسياحة.

ثالثاً- الدبلوماسية والنظام الدولي في عصر العولمة:

إنّ الرؤية الدبلوماسية للنظام الدولي، والتي تقترب من الممارسة أكثر من التنظير، ترى النظام الدولي ذي مستوياتٍ أربع: المستوى الثنائي بين الدول، المستوى الإقليمي، مستوى المنظمات والنظم regimes الدولية، ثم المجتمع الدولي ككل.

وينظم النظام الدولي عدة مستويات من القواعد والقوانين، بعضها جزء من القوانين والقواعد الوطنية المحلية، وبعضها قواعد دولية عامة، وبعضها قواعد خاصة، وهناك حالات ليس لها قواعد إلى الآن. كذلك، فإنّ النظام الدولي يحمل في داخله أيضاً إطاراً مختلفاً لتوزيع القوى. ومن ثم، يكون على الممثل الدبلوماسي أن يتحرك ما بين المجالين: النظام القانوني وإطار توزيع القوى؛ كي يحقق أهداف دولته خلال المفاوضات والمساومات والتفاهمات[58].

أ. العلاقات الثنائية:

ثمة نوعان من الموضوعات التي تحرك الدبلوماسية في القرن الحادي والعشرين، أولهما يتعلق بالأجندة التقليدية التي ترتكز على الأمن والتجارة والتعاون الاقتصادي. وثانيهما يتصل بالأجندة الجديدة، التي تتبنى قضايا أصبحت ذات أهمية كبيرة، ومنها قضايا المناخ ومكافحة الجريمة والإرهاب والتعاون التكنولوجي وغيرها[59].

وسواء أخذنا بالتقسيم الذي عرضه كيسنجر، أو أخذنا بالتقسيم الذي قدمه ناي، فإنّ التحرك الدبلوماسي في كل دائرة لابد وأن يأخذ في اعتباره احتياجات واهتمامات الدولة التي يعمل بها الدبلوماسي. فالمجتمعات، كما يقول كينسجر، "توجد في التاريخ قبل أن توجد في

الجغرافيا"[60]. وهذا يعني أنّ الإطار التاريخي للمجتمع والسياق السياسي والجيوبوليتيكي للدولة يحدد اهتماماتها وانتماءاتها وقيمها وأهدافها.

وطبقاً لتقسيم كيسنجر لدول العالم، فإنّ التعاون مع دول الدائرة الأولى (أوروبا والولايات المتحدة واليابان)، يمكن أن يرتكز على تحكيم القانون الدولي من ناحية، والمنطق الاقتصادي البراجماتي من ناحية أخرى. كما يجب أن يستفيد من مجالات التحرك في المجتمع المفتوح للاتصال، ليس فقط بالمؤسسات الحكومية وإنما أيضا بالمجتمع ككل. كذلك يكون من المهم تفهم الصراعات داخل الحكومات والإدارات، سواء كان بسبب التنافس على الأدوار، أو الصراع بين المؤسسات البيروقراطية التي تشترك في صنع السياسة الخارجية. ويجدر بالدبلوماسية أنْ تكون حساسة للصراعات الناشئة والاتجاهات العدائية بين دول ومجتمعات الدائرة الثانية (دول آسيا). كذلك يكون من المهم تفهم النظام السياسي الداخلي، وطبيعة الصراع بين القوى السياسية داخل الإطار السياسي والبيروقراطي بمعنى الصراع بين مؤسسات بيروقراطية داخل الحكومة نفسها.

وفي التعامل مع الشرق الأوسط، الدائرة الثالثة، فإنّ القضية المحورية كانت دائماً الصراع العربي–الإسرائيلي. وكان هناك تصور لدى الغرب أنّ الدبلوماسية في الشرق الأوسط هي دبلوماسية القضية الواحدة؛ فالدبلوماسي لابد أن يتحدث عن هذه القضية في كل مجال. بيد أنّ التطورات الأخيرة أدت الى تعدد بنود الصراع في منطقة الشرق الأوسط، سواء الصراعات الداخلية في عددٍ من الدول العربية، أو المشكلات المتعلقة بالمياه الإقليمية واكتشافات الغاز والبترول، إلى المشكلات الاقتصادية والأزمات المختلفة التي تواجه هذه المجتمعات. وفي أفريقيا (الدائرة الرابعة في تقسيم كيسنجر)، تكون قضية التنمية، وحل مشاكل الفقر والمرض أهم محور لتحرك الدبلوماسي، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والسياسي[61].

لكن في إدارة العلاقات الثنائية، تظهر أربعة ملاحظات مهمة تتعلق بتطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية. أولها– أنّ مفهوم القوة قد تحرك من استخدام المقدرات العسكرية والاقتصادية، أو القوة الصلدة، إلى استخدام القوة الناعمة **Soft Power**. ويعتمد هذا النمط من القوة على القدرات الدبلوماسية والثقافية والإعلامية التي تمتلكها الدولة، وعدالة أو شرعية السياسات الخارجية التي تتابعها، وجاذبية النموذج (الاقتصادي أو السياسي) الذي تطرحه، وقدرتها على الاندماج الدولي، وصنع صورة دولية إيجابية لذاتها كمثال يحتذى في مجالات التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعمل الإنساني، ودعم الشرعية الدولية. وثمة اعتراف واسع النطاق بين الدارسين والممارسين على السواء بتزايد أهمية وفعّالية عناصر القوة الناعمة على حساب أدوات القوة الصلدة في تحقيق أهداف الدولة، وفي تنفيذ السياسات الخارجية للدول في العالم بشكلٍ عام[62]. وهنا يكون دور الدبلوماسي في تحديد عناصر القوة الناعمة لدولته، واستخدامها أفضل

استخدام من خلال الأطر الثقافية والحضارية، مرتبطة بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي. ويأخذ الدبلوماسي في الحسبان أنّ القسم الأكبر من إمكانيات القوة الناعمة ليست تحت سيطرة الحكومة أو من إنتاجها، وإنما من إنتاج المجتمع المدني[63].

ويتصل بمفهوم القوة الناعمة مفهومان على قدرٍ كبير من الأهمية، وهما– القوة اللاصقة والقوة الحادة. وفي ظل تصاعد أهمية القوة الناعمة في عالم اليوم، قدّم البعض مفهوم "القوة اللاصقة **Sticky Power**" أو قوة الجذب/الانجذاب الاقتصادي. والعلاقة بين القوة الناعمة ونظيرتها اللاصقة واضحةٌ بالدليل؛ فالقوة الاقتصادية تتشكل جزئياً من جاذبية وإمكانية تصدير المبادئ الاقتصادية[64]. أمّا القوة الحادة **Sharp Power**، فيقصد بها، طبقاً لـ"كريستوفر ووكر وجيسيكا لودويج"، "الاستخدام الخادع للمعلومات والأنباء لتحقيق أغراض عدوانية"[65]. وترتبط القوة الحادة أيضاً بالقوة الناعمة؛ فالأخيرة تتحول إلى قوة حادة لو استخدمت الخداع. ويلجأ الدبلوماسيون ووسائل الإعلام، في الدول الديمقراطية والتسلطية وبصفةٍ خاصة الأخيرة، لمتابعة أهداف السياسة الخارجية.

وثاني هذه الملاحظات تتصل بأنّ طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى تعكس عدم توازن القوى بينها. وهنا تأتي مشكلة أنّ الدول الكبرى قد لا تُطبق قواعد القانون الدولي والدبلوماسي بنفس التفسير الذي تتبناه الدول الصغرى والمتوسطة. وهنا، تكمن أهمية أنْ تتعامل الدبلوماسية من منطقة تشابك الموضوعات **Issue Linkage**، بمعنى أن الموضوعات التي تكون للدول الصغرى فيها وزن كبير يمكن أن تكون أداة في مرحلة المساومات والمفاوضات (مثال ذلك اهتمام الدول الكبرى بتصويت الدول الصغرى في المنظمات الدولية في قضايا اقتصادية مهمة). ثالثها– أنّ مجال الدبلوماسية في التحرك هو في المساحة الواقعة بين النظام القانوني الدولي والإطار الدولي لتوزيع القوى؛ ما يعني أنّ الدول الصغرى يمكنها أن تمارس أدواراً أكبر من وزنها العسكري أو الاقتصادي في قضايا مرتبطة بالأجندة الجديدة أو القديمة عندما يكون لها قدرة على المساومة والمفاوضة. رابعها– أنّ العلاقات الدولية بين الدول في النهاية علاقات بين مجتمعات. وإذا استطاعت الدبلوماسية أن تطور من مفهوم تشابك المجتمعات **Social Linkage**، فإنها تجعل من تحقيق أهدافها أقل صعوبة.

كما أنّ ثورة الإعلام والاتصال أدت إلى استباق وسائل الإعلام العالمية السفارات في نقل المعلومات والأحداث والتطورات في مختلف بلاد العالم, وفي استضافة أكبر الخبراء لتحليلها والتعليق عليها وفي عرض خلفياتها التاريخية بحيث لو وقع انقلاب عسكري مثلا في دولة افريقية أو لاتينية, فإنّ وسائل الإعلام تنقل ذلك فوراً وتعلق عليه ولا يبقى لسفارة الدولة المقيمة في عاصمة دولة الانقلاب إلا أن تضيف جوانب ربما تمس تأثير هذا الحدث في علاقة البلدين،

ويعني هذا أنّ جانباً من مهام السفارة المحددة في معاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961, وهو إحاطة بلدها بالتطورات والأحداث, قد تقلص إلى حدٍ كبير. وأدت كذلك ثورة الاتصال إلى التأثير على دور السفارة المنتمية إلى إحدى بؤر الصراع, ما أدى إلى تشابك التعاملات الدولية ووجود قنوات موازية للعمل الدبلوماسي، منها مثلا الدبلوماسية الشعبية من خلال مؤسسات المجتمع المدني والوفود البرلمانية[66].

ب. العلاقات الإقليمية:

يتضمن الإطار الإقليمي ثلاث مستويات من الأنظمة الإقليمية:

أولاً– النظام الإقليمي في إطار منظمة إقليمية، كالجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها، أو تجمعات إقليمية جديدة تنشأ علي أساس وجود مصالح مشتركة بين مجموعة من الدول تقع في قارات مختلفة، مثل تجمع المحيط الهندي، والأبك APEC، ومجموعة البريكس BRICS. ويتركز دور المنظمات الإقليمية الأساسي في خلق منبرٍ لمناقشة القضايا الإقليمية والعالمية، وإيجاد إطارٍ للتنسيق بينها وبين أعضائها، وفي تعزيز التعاون السياسى والأمنى بين دول القارة.

ثانياً– في الإطار الاقليمي أيضاً هناك إطار لتوزيع القوى بين الدول المختلفة؛ وهو ما يجعل الإطار الإقليمي ينقسم إلى تجمعات منظمة أو غير منظمة أو غير مرتبة بين مجموعات من الدول للحفاظ على مصالحها في مواجهة محاولة الهيمنة من جانب طرف من الأطراف، وتتغير التحالفات بتغير الظروف وتغير القضايا.

ثالثاً– في الإطار الاقليمي أيضاً، ينشأ ما يسمى بالمجتمع الاقليمي الذي يضم منظمات غير حكومية وشركات كبرى ومؤسسات إعلامية وشبكات مصالح، يمكنها التأثير على السياسات الداخلية والخارجية للدول. وهناك أيضاً التنظيمات غير المشروعة التي تستخدم القوة المسلحة أو العنف والإرهاب.

ويكون على الدبلوماسية أن تأخذ في اعتبارها هذه المستويات الثلاث من توزيع القوى والأدوار في الإطار الاقليمي، وأنْ تحدد أهدافها وفقا لما يمكن تحقيقه في هذا الإطار. وقد أدى إنشاء المنظمات الإقليمية بكثافة في العقدين الماضيين إلى تزايد الضغوط على الوظيفة الدبلوماسية، وأصبحت المنظمات الإقليمية تمثل مجالاً مهماً ومؤثراً في السياسات الإقليمية.

ت. المنظمات الدولية:

في عام 2005، تحدث سفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة، جون بولتون، وذكر أنّ الأمم المتحدة كمنظمة لا وجود لها، إنما هي مقر تجتمع فيه الدول، لتقرر ماذا تريد عمله. أي أنّ المنظمة ليس لها دور مستقل، وأنها تلعب الدور الذي يراه الأعضاء. ومن ناحية

أخرى، ظهر من يدافع عن الأمم المتحدة، ويعطي أمثلة على أنّ لها دوراً مستقلاً، بعيداً عن عن تحالفات الدول الأعضاء وصراعاتها.

ومن هذين الجانبين المتناقضين يمكن تحديد الدور الحقيقي للأمم المتحدة. ويمكن القول أنّ الأمم المتحدة أصبح لها دور حقيقي في المجتمع الدولي، فهي تمثل المجتمع الدولي بشكل عام، وما تعبر عنه قراراتها الصادرة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن يمثل الانجازات الرئيسية في المجتمع الدولي. فالأمم المتحدة تلعب أدوارا ثلاثة: فهي فاعل دولي Actor، ومنبر للحوار الدولي، ومصدر Source للقوة والمعلومات وللحضور بالنسبة للدول الصغيرة والمتوسطة. بعبارة أخرى، تقوم الأمم المتحدة بدورٍ جوهري في النظام الدولي – ليس فقط في الإطار السياسي متمثلاً في مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تمثل منبراً محورياً لرؤساء الدول في افتتاح الجمعية العامة في كل عام في سبتمبر، حيث تتبارى رؤساء الدول و وزراء الخارجية على تقديم إطارٍ عام لسياستهم والدعوة للأفكار والمبادرات الإقليمية والدولية. وأيضاً تلعب الأمم المتحدة دوراً جوهرياً في المجالات المختلفة للحياة الدولية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمناخية والعلمية؛ فمؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة في شتى المجالات من البيئة وحقوق المرأة إلى التنمية، تمثل زخماً عالمياً للتحرك نحو أهدافٍ دولية مشتركة. كما أنّ وكالاتها المتخصصة تلعب دوراً جوهريا في تطوير التعاون بين الدول في المجالات السابق ذكرها.

ورغم ذلك، فإنّ هناك فجوة كبيرة بين الأمم المتحدة كإطار فلسفي وقانوني وضع في الميثاق وتطور بالبيانات المختلفة التي صدرت عن الاجتماع الدولي، والدور الحقيقي الذي تلعبه المنظمة الدولية، حيث تجد هناك كثير من الانتقادات للممارسة وعدم الفعالية.

ث. التحرك الدولي خارج الأمم المتحدة:

تتحرك الدول في ثلاث مجالات خارج إطار الأمم المتحدة. أولها– في المفاوضات التي تجد الدول الكبرى أنها تستطيع أن تمارسها لتحقيق أهداف تتوازى مع أهداف الأمم المتحدة، ومنها مفاوضات الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائد ألمانيا (5+1) مع إيران، ومفاوضات الدول الست مع كوريا الشمالية وغيرها؛ للوصول الى اتفاقيات حول الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وثانيها– تحرك الدول الكبرى لتحقيق أهداف لا يكون هناك اتفاق عليها في مجلس الأمن. ومن ذلك تحرك الولايات المتحدة ضد العراق عام 2003 في إطار ما أسماه الرئيس الامريكي حينذاك – تحالف الراغبين Alliance of the Willing.

وثالثها– الاتفاقات المبرمة بين الدول الكبرى المنتجة للتكنولوجيا العسكرية المتطورة

لمنع تصديرها إلى الدول الأخرى. ومثال ذلك نظام تقييد تكنولوجيا الصواريخ The missile technology control regime عام 1987، وهو اتفاق بين ثلاثين دولة على عدم تصدير تكنولوجيا الصواريخ، وتبعه اتفاق دولي The international code على هذا عام 2002 اتفقت عليه 119 دولة[67].

خاتمة:

عمدت هذه الورقة إلى استقراء تأثير التغيرات في البيئة الدولية، وخاصةً العولمة، على الدبلوماسية، من حيث دورها ووظائفها وأنماطها.

وقد خلص الباحث إلى أنّ هناك العديد من عناصر الاستمرار في الوظيفة الدبلوماسية، ولاسيما هدفها الرئيس، ومفاهيمها الأساسية، وأسسها، والمعضلات الدبلوماسية التي تواجه الدول، ودور البعثات الدبلوماسية. وماتزال عملية التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مكوناً أساسياً في العلاقات بين الدول. وما فتأت الدبلوماسية، في القرن الحادي والعشرين، منشغلة بالأجندة التقليدية التي ترتكز على الأمن والتجارة والتعاون الاقتصادي.

ومع ذلك، طرأت عدة تغيرات على الوظيفة الدبلوماسية في إطار محاولتها التكيف مع البيئة الجديدة التي خلقتها عملية العولمة بأبعادها المختلفة. وتتعلق هذه التغيرات بآليات الدبلوماسية، ومجال حركتها، وآفاقها ودرجة تعقيدها، وإزالة الحواجز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. علاوة على ذلك، زادت أهمية تشابك القضايا، وبرزت قضايا جديدة على أجندة الدبلوماسية، وتنامى دور القوة الناعمة والقوة اللاصقة والقوة الحادة كأدوات للعمل الدبلوماسي.

وقد أفضت التغيرات الدولية إلى درجةٍ غير مسبوقة من الشفافية في إدارة الشؤون العامة؛ ما يجعل المطلب الخاص بالسرية الدبلوماسية صعب المنال. كما أفضت هذه التغيرات إلى حلول النموذج الشبكي محل النموذج الرأسي المتمحور حول الدولة في العمل الدبلوماسي.

والأهم من ذلك، تبلورت أنماط جديدة من الدبلوماسية المعاصرة، تجمع بين عناصر الرسمية وغير الرسمية، مثل الدبلوماسية الافتراضية، والدبلوماسية الرقمية، والدبلوماسية العامة الجديدة، والدبلوماسية الموازية (أو الدبلوماسية ما دون مستوى الدولة) والدبلوماسية التأسيسية ودبلوماسية المدن وغيرها. كما تغيرت طبيعة الأنماط القائمة من العمل الدبلوماسي، مثل الدبلوماسية متعددة الأطراف، والدبلوماسية المتخصصة، وتصاعدت أهمية أنماطٍ أخرى، مثل الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية.

هوامش الدراسة

[1]Brian Hocking, Jan Melissen, Shaun Riordan and Paul Sharp, Futures for Diplomacy: Integrative Diplomacy in the 21st Century (Netherlands: Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', 2012).
[2]David Collier, "Understanding Process Tracing," Political Science & Politics 44, no. 4 (2011): 824.
[3]Henry A. Kissinger, Does America Need a Foreign Policy? Toward a Diplomacy for the 21st Century (New York: Simon & Schuster, 2001), 19-25.
[4] G.R. Berridge, Diplomacy: Theory and Practice (New York: Palgrave Macmillan 2010), 33-9.
[5]James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity (Princeton: Princeton University Press, 1990), 44-7.
[6]Robert Koehane, and Joseph Nye Jr., Power and Interdependence, (New York: Pearson, 2012), 5-9.
[7]Joseph S. Nye, Jr., "Soft Power and American Foreign Policy", Political Science Quarterly Volume 119 Number 2 (2004), pp. 262-4.
[8]Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree (New York, NY: Farrar, Straus and Giroux, 1999), 10-11.
[9]Antony McGrew, "Globalization of Global Politics," in *Globalization of World Politics*. ed. John Baylis and Steve Smith, (New York: Oxford University Press, 1997), 18-20.
[10]Daniele Caramani (ed.), Comparative Politics (New York: Oxford University Press, 2011), 126.
[11] ومن أهم هؤلاء الفاعلين الشركات متعدية الجنسية التي تمارس نفوذاً هائلاً في السياسة الدولية؛ حيث تتجاوز القيمة السوقية market capitalization لبعضها الناتج المحلي الإجمالي لعددٍ من الدول. وقد ظهر مفهوم جديد يجمع هذه الكيانات العملاقة في إطار طبقة رأسمالية دولية international Capital Class. انظر:

Akin Iwilade, February 25, 2010 (7:03 p.m.), "The Impact of Globalisation on Diplomacy," akiniwilade.blog, February 25, 2010, https://akiniwilade.wordpress.com/?s=diplomacy .

وهناك المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، التي تزايد عددها بشكل كبير في العقدين الأخيرين، ليصل إلى أكثر من 50 ألف منظمة. وهناك الإعلام الدولي الذي أصبح قوة مؤثرة وفعّالة في العلاقات الدولية، وعنصراً مهماً في حسابات الدبلوماسية. وقد انتشرت التنظيمات غير المشروعة التي تستخدم العنف في العقدين الماضيين، مثل التنظيمات الدينية الراديكالية وجماعات الجريمة المنظمة وشركات الأمن الخاصة. ضف إلى ذلك، أصبح الحضور الدولي وانخراط الكيانات دون المستوى الوطني Sub-national Entities، مثل الولايات أو المقاطعات أو الكانتونات أو الإمارات أو الأقاليم، في العلاقات الدولية أمراً شائعاً في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل والعولمة، على الرغم من وجود اعتقادٍ كان سائداً بين الدارسين حتى عهدٍ قريب مؤداه أنّ انتهاج هذه الكيانات أنشطة دولية أو خارجية هي فكرة خطيرة مستهجنة أو غير واقعية. انظر:

Ayman El-Dessouki, "Paradiplomacy: The International Agency of Regional Governments- A Comparative Study of Some Regions" (Unpublished PhD Dissertation, Cairo University, 2008), p. 12.

[12]Naim Dedushaj, "Between Public Diplomacy and Paradiplomacy: Establishing Kosova's Diplomatic Apparatus," International Conference "Foreign Ministries: Adaptation to a Changing World," June 14, 2007, www.diplomacy.edu/Conferences/MFA2007/papers/ dedushaj.pdf, accessed March 20, 2016; David Criekemans, " Regional Sub-State Diplomacy from a Comparative Perspective: Quebec, Scotland, Bavaria, Catalonia, Wallonia and Flanders", The Hague Journal of Diplomacy, Volume 5, Issue 1-2 (2010), pp. 37 – 64.

[13] Henry Kissinger, A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-1922 (Boston: Houghton Mifflin, 1957).

[14] James T. McHugh, "Paradiplomacy, Protodiplomacy and the Foreign Policy Aspirations of Quebec and other Canadian Provinces," *Canadian Foreign Policy Journal* 21, no. 3 (July 2015): 8.

[15] American Academy of Diplomacy, First line of Defence: Ambassadors, Embassies, and American Interests Abroad (Washington, DC: American Academy of Diplomacy, 2000).

[16] Koehane and Nye, Power and interdependence, 3.

[17] Stuart Murray, Paul Sharp, Geoffrey Wiseman, David Criekemans, Jan Melissen, "The Present and Future of Diplomacy and Diplomatic Studies," International Studies Review 13, no. 4 (December 2011): 709–28.

[18] Brian Bocking, "Rethinking the New Public Diplomacy", in The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, edited by Jan Melissen, 28-29. New York, N.Y: Palgrave Macmillan.

[19] The International Consortium of Investigative Journalists, The Panama Papers, APRIL 3, 2016, accessed July 6, 2017, https://panamapapers.icij.org/

[20] عبد الهادي بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين (الدار البيضاء: دار الثقافة، 2004)، ص ص 22-35.

[21] Bocking, "Rethinking New Public Diplomacy," 30-1.

[22] Jan Melissen, " The New Public Diplomacy: Between Theory and Practice", in The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, edited by Jan Melissen, 24. New York, N.Y: Palgrave Macmillan; Bocking, "Rethinking New Public Diplomacy," 30-32.

[23] Paul Sharp, " Revolutionary States, Outlaw Regimes and the Techniques of Public Diplomacy," in The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, edited by Jan Melissen, 106-108 (New York, N.Y: Palgrave Macmillan, 2005); Dedushaj, Between Public Diplomacy and Paradiplomacy.

[24] Melissen, "New Public Diplomacy," 3-16.

[25] يرى جان مِليسان Jan Melissen أنّ الدبلوماسية العامة الجديدة هيمنت عليها الدبلوماسية العامة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وتميزت بتأكيدٍ أقوى على الأمن الدولي والعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي. انظر المجلد الذّي حرّره مِليسان:
Jan Melissen (editor), The New Public Diplomacy: Soft Power in International Relations, New York, N.Y.: Palgrave Macmillan, 2005.
[26] Melissen, "New Public Diplomacy," 8-11, 22; Alan K. Henrikson, "What Can Public Diplomacy Achieve?," Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael' 2006, 8-11.
[27] جيفري كمب، "ترامب وهجمات تويتر"، الاتحاد، 2017/1/13.
[28] بي بي سي عربي، "ترامب: أنا رئيس عصري"، 2 يوليو 2017، http://www.bbc.com/arabic/world-40472628.
[29] جيفري كمب، "ترامب وهجمات تويتر"، الاتحاد، 2017/1/13.
[30] Mathew Ingram, "The 140-character President," Columbia Journalism Review, Fall 2017. Accessed Oct. 24, 2017. https://www.cjr.org/special_report/trump-twitter-tweets-president.php.
[31] جميل مطر، "أزهى عصور الكذب"، الشروق، 15 فبراير 2017.
[32] Joseph S. Nye, Jr., "Soft Power and American Foreign Policy", Political Science Quarterly Volume 119 Number 2 (2004);
عبدالحق عزوزي، "العولمة والدبلوماسية الموازية"، الاتحاد، 14 ديسمبر 2010.
[33] Melissen, " The New Public Diplomacy: Between Theory and Practice", pp. 21-22.
[34] Clingendael: Netherlands Institute of International Relations (with Egmont: Royal Institute of International Relations), Digital Diplomacy: Tomorrow's Practice, Scoping seminar, Brussels, December 11, 2014.
[35] يستخدم مصطلح "الأقاليم" في هذه الدراسة غالباً بديلاً لمصطلحي: الكيانات دون المستوى القومي، والوحدات ما دون الدولة. ويشير المصطلح هنا إلى الأقاليم دون مستوى الدولة Micro-regions، وليس إلى الأقاليم فوق مستوى الدولة Macro-regions.
[36] Miguel Santos Neves, "Paradiplomacy, Knowledge Regions and the Consolidation of Soft Power," *JANUS.NET e-journal of International Relations* 1, No. 1 (Autumn 2010): 12, 18, 24.
[37] Alexander S. Kuznetsov, Theory and Practice of Paradiplomacy: Subnational Governments in International Affairs, (London & New York: Routledge, 2015).
[38] Ivo D. Duchacek, "Perforated Sovereignties: Towards a Typology of New Actors in International Relations," in: Hans Michelmann and Panayotis Soldatos (eds.), Federalism and International Relations: The Role of Subnational Units (Oxford: Clarendon Press, 1990), 16-25; Francisco Aldecoa and Michael Keating, Introduction, in: Francisco Aldecoa and Michael Keating (eds.), Paradiplomacy in Action: The Foreign Relations of Subnational Governments (London: Frank Cass, 1999),vii-x.
[39] Ayman El-Dessouki, Paradiplomacy: The International Agency of Regional Governments- A Comparative Study of Some Regions, Ph. D. Dissertation, Cairo University, 2008, 45-56; David Criekemans, " Regional Sub-State Diplomacy from a Comparative Perspective: Quebec, Scotland, Bavaria, Catalonia, Wallonia and Flanders", The Hague Journal of Diplomacy, Volume 5, Issue 1-2 (2010), 37 – 64.
[40] Duchacek, "Perforated Sovereignties," 27.
[41] Stelios Stavridis and Romain Pasquier, "Linking levels: Re-examining the European Union´s Multi-level Para-diplomacy in a Globalized World," Paper presented at 3rd GARNET Annual Conference, Bordeaux: 17-20 September 2008.
[42] McHugh, "Paradiplomacy, Protodiplomacy," 7; Martin Lubin, "Perforated Sovereignties in the Americas: The Canada-US Border and the International Outreach Activities of Quebec," London Journal Of Canadian Studies, vol. 19 (2003/4), p. 22; Michael Keating, "Paradiplomacy and Regional Networking," Paper

presented at Forum of Federations: An International Federalism, Hanover: October 2000.

[43] Duchacek, "Perforated Sovereignties," 27.

[44]Cornago, Paradiplomacy and Protodiplomacy.

[45] Ramón Lohmar Sainz de Vicuňa, "Catalan Paradiplomacy, Secessionism and State Sovereignty: The Effects of the 2006 Statute of Autonomy and the Artur Mas Government on Catalan Paradiplomacy" (Master Thesis, Leiden University, 2015): 10, 41, 48; John W. Slocum, "A Sovereign State within Russia? The External Relations of the Republic of Tatarstan," Global Society: Journal of Interdisciplinary International Relations, vol.13, no. 1(1999), pp. 68, 70; Gulnaz Sharafutdinova, "Paradiplomacy in the Russian Regions: Tatarstan's Search for Statehood, " Europe-Asia Studies, vol. 55, no. 4 (2003), pp. 616-18, 623-26; Ian Bache and James Mitchell, "Globalisation and UK Regions: The Prospects for Constituent Diplomacy," Paper presented at the European Consortium for Political Research/ ECPR Joint Sessions of Workshops, no. 23, 26-31 March 1999.

[46] McHugh, "Paradiplomacy, Protodiplomacy," 7; Ramón Lohmar Sainz de Vicuňa, "Catalan Paradiplomacy, Secessionism and State Sovereignty: The Effects of the 2006 Statute of Autonomy and the Artur Mas Government on Catalan Paradiplomacy" (Master Thesis, Leiden University, 2015): 41, 48.

[47] Kuznetsov, Theory and Practice of Paradiplomacy.

[48] هناك بعض الدراسات التي تقدم الدبلوماسية الموازية كونها استثمار مستقبلي لبعض التنظيمات الإقليمية كي تظل ملائمة. انظر:

Ario Bimo Utomo. 2017. "ASEAN After 50: Mainstreaming Paradiplomacy in ASEAN", http://asc.fisipol.ugm.ac.id/asean-50-mainstreaming-paradiplomacy-asean/

[49] Keohane and Nye, Power & Interdependence, 15.

[50] أميرة البربري، "الدبلوماسية الصاعدة: ورشة عمل دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، 29 مايو 2014، تاريخ الاطلاع: 11 أكتوبر 2016، http://www.siyassa.org.eg/News/3744.aspx.

[51] بوطالب، مسار الدبلوماسية العالمية، ص ص 23-7.

[52] See, for example: "Economic diplomacy and international business", Brussels Diplomatic Academy, www.vub.ac.be_sites_vub_files_en_BDA_Brochure-BDA-A4-v5 (accessed 30 Nov. 2014); "Diplomatic Training and Courses 2014", Clingendael Academy, https___interactivepdf.uniflip.com_2_81727_321521_pub_document (accessed 30 Nov. 2014); "Vienna School of International Studies/ École des Hautes Études Internationales de Vienne 2015-16", Diplomatic Academy of Vienna, https___www.da-vienna.ac.at_jart_prj3_diplomatische_akademie_data_uploads_broschuere_Broschuere_2015-16_DAImage_2015-16 (accessed 30 Nov. 2014).

[53] Sadık ÜNAY, " Economic Diplomacy for Competitiveness: Globalization and Turkey's New Foreign Policy", PERCEPTIONS, Autumn - Winter 2010, Volume XV, Number 3-4, pp. 21-25; Geza Feketekuty, "Professionalizing Training in Commercial Diplomacy and Building an Institutional Training Capacity in Disadvantaged Countries", Institute for Trade & Commercial Diplomacy, 2014, http://www.commercialdiplomacy.org/articles_news/articles_professionalizing_training.htm.

[54] Neves, "Paradiplomacy, Knowledge Regions," 28.

[55] Akin Iwilade, The Impact of Globalisation on Diplomacy, akiniwilade.blog, January 21, 2010.

[56] Joseph S. Nye, Jr., "Soft Power and American Foreign Policy", Political Science Quarterly Volume 119 Number 2 (2004), p. 264.

[57] Keohane and Nye, Power and Independence, 39-46.

[58] Iver B. Neumann, Globalisation and Diplomacy, Norweigen Institute of International Affairs, no. 724, 2007.
[59] Keohane and Nye, Power and Interdependence, 3; "A new national partnership," Speech by Secretary of state A. Kissenger at Los Angelos, January 24, 1975. News release, Department of State, Bureau of Public Affairs , Office of Media Services, 1.
[60] Kissenger, A World Restored, 25.
[61] Iwilade, The Impact of Globalisation on Diplomacy.
[62] Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004); ---, The Powers to Lead (London: Oxford University Press, 2008).
[63] ايمان رجب، "القوة المنافسة:مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية"؛ خالد حنفي، "اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية"، ملحق مجلة السياسة الدولية،عدد أبريل 2013، ص11؛
Joseph Nye, Jr., "Soft Power and American Foreign Policy", 266.
[64] Hocking, "Rethinking the New Public Diplomacy," 34.
[65] Christopher Walker and Jessica Ludwig, "From 'Soft Power' to 'Sharp Power': Rising Authoritarian Influence in the Democratic World," in *Sharp Power: Rising Authoritarian Influence*, Juan Pablo Cardenal et al. (Washington, DC: National Endowment for Democracy, 2017).
[66] لبابة عاشور، التطور التاريخى للدبلوماسية ودور العولمة (الرباط: كلية الحقوق سلا، 2013).
[67] Balaam, David N, Bradford Dillman; Introduction to International Political Economy, 5th Edition.